

رئاسة الشؤون الدينية التركية
هيئة تدقيق المصاحف والقراءة

الندوة الدولية الثانية للقراءات

بإستانبول

خلال الفترة 03 - 05 تشرين الثاني 2017 م

محور: الاختلافات في تطبيق أوجه القراءات

إعداد

خادم القرآن الكريم

د. أيمن رُشدي سُويد

مُخَطَّطُ البَحْثِ

التمهيدُ:

الفصلُ الأوَّلُ: أسبابُ وقوعِ الخلافِ في أداءِ بعضِ القراءاتِ القرآنيَّةِ.

الفصلُ الثاني: أمثلةٌ على الكيفيَّاتِ المختلفِ فيها عندَ أداءِ بعضِ القراءاتِ

القرآنيَّةِ بينَ القُرَّاءِ المعاصرينَ:

المبحثُ الأوَّلُ: تسهيلُ الهمزِ.

المبحثُ الثاني: ضبطُ مقاديرِ المدودِ.

المبحثُ الثالثُ: إشماءُ الضمِّ في ﴿لَدُنْهُ﴾ و﴿لَدُنِّي﴾ على روايةِ شعبةَ.

المبحثُ الرابعُ: الفتحُ والتقليلُ والإمالةُ.

التمهيدُ

أنزل الله سبحانه كتابه الأخير على رسوله الخاتم ﷺ قبل خمسة عشر قرناً ليكون دستوراً للبشريّة، بيّن فيه الإجابة على الأسئلة الكبرى في حياة الإنسان: من أنا؟ من أوجدني؟ لم أوجدني؟

كما أوضح فيه ما هو المطلوب من الإنسان من فعلٍ وتركٍ حتى ينال رضا الله سبحانه، والفوزَ بجنته، والنجاة من ناره.

واقترضت حكمة الله عزّ وجلّ أن تكون لغة هذا الكتاب هي لغة الرسول الخاتم محمد ﷺ ولغة قومه العرب.

فأنزل الله القرآن العظيم باللغة العربيّة على قلب النبي ﷺ، وذلك كما أخبرنا تعالى بقوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾^(١).

وحيث إنّ العرب - في زمن النبوة - كانوا من قبائل شتى، وبينهم بعض الفروق اللهجيّة ضمن اللغة الواحدة؛ مما جعل من الصعوبة بمكان أن ينتقل أحدُهم في قراءة القرآن من لهجته الأمّ إلى لهجة غيره، وهو ما يوضّحه لنا الحديث الشريف الذي أخرجه مسلمٌ من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه: أنّ النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرف، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك»، ثم أتاه الثانية، فقال: «إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على

(١) الشعراء.

حرفين»، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنَّ أمَّتي لا تطيقُ ذلك»، ثم جاءه الثالثة، فقال: إنَّ الله يأمرُك أن تقرأ أمَّتكَ القرآنَ على ثلاثةِ أحرفٍ، فقال: «أسألُ الله معافاته ومغفرته، وإنَّ أمَّتي لا تُطيقُ ذلك»، ثم جاءه الرابعة، فقال: إنَّ الله يأمرُك أن تقرأ أمَّتكَ القرآنَ على سبعةِ أحرفٍ، فأبى حرفٍ قرؤوا عليه فقد أصابوا^(١).

أقول: لَمَّا كَانَ الأمرُ كما تقدَّم أعلاه فقد جاءتِ الإباحةُ من الله عزَّ وجلَّ لكلِّ قبيلةٍ أن تقرأ بلهجتِها وما درجت عليه.

فمن العربِ من يهْمزُ الهمزاتِ السواكنَ، مثلُ: ﴿يَوْمِنُونَ﴾^(٢) ﴿يَأْتُونَ﴾^(٣) ﴿يَسَّ﴾^(٤)، ومنهم من لا يهْمزُ فيقولُ: ﴿يَوْمِنُونَ﴾ ﴿يَأْتُونَ﴾ ﴿يَسَّ﴾.

ومنهم من يصلُّ ميمَ الجمعِ فيقولُ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٥) ومنهم من يُسكِّنُها فيقولُ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

ومنهم من يفتحُ الألفاتِ وينطقُها صافيةً غيرَ مخلوطةٍ بشيءٍ من الياءِ، نحوُ: ﴿مُوسَى﴾^(٦) و﴿عِيسَى﴾^(٧) ومنهم من ينطقُها ممزوجةً بالياءِ بنسبةٍ واحدةٍ فيأتي بها ممالهً إمالةً كبرى، وفريقٌ ثالثٌ يخلطُها بشيءٍ قليلٍ من الياءِ فيأتي بها ممالهً مقلَّلةً.

(١) صحيح مسلم (٢/٢٠٣-٢٠٤) باب بيان أنَّ القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ، وبيانُ معناه.

(٢) البقرة ٣ وغيرها.

(٣) التوبة ٥٤ وغيرها.

(٤) البقرة ١٢٦ وغيرها.

(٥) الفاتحة ٧.

(٦) البقرة ٥١ وغيرها.

(٧) البقرة ٨٧ وغيرها.

فبهذا الإذن من الله عزَّ وجلَّ زُفِعَ الحَرْجُ عن الجليلِ الأوَّل من الصحابةِ في تعلُّم القرآن العظيمِ على ما اعتادوه من ظواهر هَجِيَّةٍ مما لا يُؤثِّر في المعنى ولا يغيِّره، وجاء الأمرُ النبويُّ أن يقرأ كلُّ إنسانٍ كما علِّم، كما أخرج الإمامُ أحمدُ في مسنده عن سيِّدنا عليٍّ رضي اللهُ عنه أنه قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقْرُؤُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ»^(١).

وقريبٌ منه ما أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ في مصنِّفه من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي اللهُ عنه، قال: «إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ أَوْلَاءَ الْقُرْآنِ فَوَجَدْتُهُمْ مُتَقَارِبِينَ، فَاقْرَأُوهُ كَمَا عَلَّمْتُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ وَالِاخْتِلَافَ»^(٢).

فامتثلتِ الأمةُ الأمرُ النبويَّ، وصارَ كلُّ إنسانٍ يقرأُ ويقرئُ كما علِّم؛ لعلمهم أنَّ الجميعَ من عندِ اللهِ، وأنَّ النبيَّ ﷺ قد أباحَ لهم ذلك بالحديثِ السابق. ولما جاءَ عصرُ التدوينِ كان ضبطُ القراءاتِ التي رُوِيَتْ عن النبيِّ ﷺ من أوَّلِي الأشياءِ التي اهتمَّ بها المصنِّفون، فكانَ كلُّ تلميذٍ يَضْبُطُ في كتابٍ خاصٍّ ما تلقَّاه عن شيخه فلانٍ، على شكلِ قراءاتٍ فرديةٍ.

ثم جاءَ من بعدِ هؤلاء جماعةٌ من هذه الأمةِ تفرَّغوا للقرآنِ وعلومه، وأمضوا حياتهم في خدمته، فلم يَفْنَعُوا بما تلقَّوه عن شيخٍ واحدٍ، بل صاروا يَجُوبُونَ الأمصارَ بحثًا عن التَّقْلَةِ الضابطين لكتابِ اللهِ، يأخذون عنهم، ويتلقَّون منهم، ويضبطون ذلك غايةَ الضبطِ، ثم يقومُ الواحدُ منهم بتنسيقِ ما اجتمعَ لديه من القراءاتِ، وترتيبِ ما تلقَّاه من الرواياتِ، في كتابٍ يُرجَعُ إليه، ويُعْتَمَدُ عليه، فظهرَ ما عُرفَ بينَ الناسِ بعلمِ القراءاتِ.

(١) مسندُ الإمامِ أحمدَ (٢/٢٠٠) الحديثُ (٨٣٢) ضمنَ مسندِ سيِّدنا عليٍّ بنِ أبي طالبٍ.

(٢) المصنَّفُ لابنِ أبي شَيْبَةَ (١٢٧/٦) الحديثُ (٣٠٠٢٨) كتابُ فضائلِ القرآنِ، بابُ التَّنَطُّعِ بالقراءة.

ومع اتّساع رُفْعَةِ الإسلامِ في العالمِ وانتشارِ الفُتُوحاتِ الإسلاميّةِ انتشرتِ القراءاتُ القرآنيّةُ، ووصلتْ من غانَةَ إلى فَرغانَةَ، مرورًا بالأندلسِ وغيرها من بلادِ الإسلامِ.

وكانَ من الطبيعيِّ أن تُحافظَ القراءاتُ القرآنيّةُ على نطقِها الصحيحِ عبرَ هذه القرونِ المُتطاوِلةِ، وذلكَ بسببِ الضوابطِ والقواعدِ التي وضعها أئمّتنا الأوائِلُ لضمانِ عدمِ حدوثِ تغيّيرٍ لأصواتِ تلكِ القراءاتِ، وذلكَ معَ كثرةِ الألسنةِ التي تقرأُ بها وانحدارِ تلكِ الألسنةِ من لغاتٍ ولهجاتٍ شتى.

فاللفظُ القرآنيُّ مضبوطٌ كتابيًّا في كُتُبِ القراءاتِ، وهو ما نُسمِّيهِ: **التلقِي المكتوبِ**.

كما أنه منقولٌ صوتيًّا فَمَا عن أُذُنِ، وأُذُنًا عن فَمٍ من أوّلِ الإسنادِ إلى آخِرِهِ بلا انقطاعِ، وهو ما نسمِّيهِ: **التلقِي المنطوقِ**.

ولكنّا إذا نظرنا إلى واقعنا اليومَ بجدِّ -وللهِ الحمدُ- أنّ النقلَ الصوتيَّ للجُلِّ الأكبرِ من القراءاتِ القرآنيّةِ متطابقٌ في كلّ بلادِ المسلمين، إلا بضعةَ أصواتٍ قد اختلفَ القُرّاءُ المعاصرونَ في كَيْفِيّةِ أدائها والنطقِ بها اختلافاتٍ يسيرةً.

وقبلَ أن نذكُرَ شيئًا من تلكِ الأصواتِ القليلةِ ونبينَ وجهَ الصوابِ في نطقِها فإننا نتساءلُ: من أين جاءَ هذا الاختلافُ بينَ القُرّاءِ المعاصرينَ في نطقِ هذه الأحرفِ؟

والجوابُ على هذا في الفصلِ القادمِ.

الفصلُ الأوَّلُ

أسبابُ وقوعِ الخلافِ في أداءِ بعضِ القراءاتِ القرآنيَّةِ

قد أَعَمَلْتُ ذهني طويلاً في هذا الموضوعِ المستعْرَبِ، فبدا لي أنَّ السببَ يكْمُنُ في واحدٍ من الأمورِ التاليَّةِ:

١- صعوبةُ وجهِ قراءةٍ ما؛ لقلَّةِ استعمالِ القارئِ له وتمرُّسه عليه، فينحو في نطقه إلى كَيْفِيَّةٍ هي أسهلُّ عليه.

٢- التأثُّرُ باللُّغَةِ أو باللُّهْجَةِ.

٣- عدمُ الاعتمادِ على الدِّرايَةِ بالإضافةِ إلى الروايةِ، والاكتفاءُ بالتلقي المباشرِ من الشيخِ، مما يتركُ مجالاً للاجتهادِ والتأويلِ.

٤- الأخذُ عن غيرِ المتمكِّنين، أو عمَّن قرأوا وانقطعوا، وطالَ عهدُهُ فَنَسِيَ.

٥- تساهُلُ بعضِ الشيوخِ في إجازةِ غيرِ المتقين، وجلوسُ ذلكِ المُجازِ للتعليمِ، فينتشرُ خطؤه بينَ تلاميذه.

٦- ارتجالُ بعضِ الشيوخِ للإجابةِ عن أسئلةِ الطلبةِ، من غيرِ رجوعٍ إلى نصوصِ الأئمَّةِ.

٧- الفَهْمُ الخاطِئُ لعباراتِ بعضِ المصنِّفينَ بعيداً عن تلقِّي شيوخِ العصرِ.

الفصلُ الثاني

أمثلةٌ على الكيفياتِ المُختلفِ فيها عندَ أداءِ بعضِ القراءاتِ

القرآنيَّةِ بينَ القُرَّاءِ المُعاصِرِينَ

المبحثُ الأوَّلُ: تسهيلُ الهمزِ

قالَ أبو عمرو الدائِيُّ في كتابِه التيسيرِ: «وَحَكْمُ تَسْهِيلِ الهمزةِ .. أنْ تُجْعَلَ بينَ الهمزةِ وبينَ الحرفِ الذي منه حركتُها» اهـ^(١).

وقالَ عبدُ الوهَّابِ القرطبيُّ في كتابِه الموضحِ في التجويدِ عن الهمزةِ المُسهَّلةِ: «هي الهمزةُ التي تُجْعَلُ بينَ الهمزةِ وبينَ الحرفِ الذي منه حركتُها: فإنْ كانتِ الهمزةُ مكسورةً فُجْعِلَتْ بينَ بينَ فهي بينَ الهمزةِ وبينَ الياءِ.. وإنْ كانتِ مضمومةً فُجْعِلَتْ بينَ بينَ فهي بينَ الهمزةِ وبينَ الواوِ.. وإذا كانتِ مفتوحةً وُجْعِلَتْ كذلكِ فهي بينَ الهمزةِ والألفِ» اهـ^(٢).

وهذه الكيفيَّةُ الأدائيَّةُ معروفةٌ لدى القُرَّاءِ المتلقِّينَ أصحابِ الأسانيدِ، وهو أمرٌ كانتِ تفعُّله العربُ ميلاً إلى السهولةِ في النطقِ؛ لِمَا في الهمزةِ المُحقَّقةِ من الشدَّةِ والجهْرِ بسببِ الإنغلاقِ التامِّ للمخرجِ.

وحيثُ إنَّ عدمَ التدريبِ الكافيِ على نطقِ الهمزةِ المُسهَّلةِ بالنسبةِ لأهلِ عصرنا قد يجعلُ بعضَ الناسِ يستصعبُها فينحرفُ نطقُه بها إلى واحدٍ من أمرينِ:

١- تحقيقتها.

٢- إبدالها هاءً.

وكلاهما لا يصحُّ من حيثِ القراءة؛ لأنَّ على القارئِ الالتزامَ بحذافيرِ الروايةِ التي يقرأُ بها، ومع ذلكِ فيبقى تحقيقُ المُسهَّلةِ أخفَّ من إبدالها هاءً؛ لأنَّ التحقيقَ هو الأصلُ، وأما إبدالها هاءً فلا يصحُّ البتَّةَ.

(١) التيسيرُ لأبي عمرو الدائِيِّ ص ٣٤.

(٢) الموضحُ في التجويدِ لعبدِ الوهَّابِ القرطبيِّ ص ٨٢.

ومع ذلك فقد سمعنا عن بعض المعاصرين ومن قبلهم أنهم يقرؤون الهمزة
المسهلة هاءً خالصةً، بل ويدافعون عنها ويدعون صحتها.
قال أبو شامة في كتابه إبراز المعاني: «وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة
المسهلة من مخرج الهاء، وسمعتُ أنا منهم من ينطقُ بذلك، وليس بشيء» اهـ^(١).
وقال السِّفَّاؤُسيُّ: «وبعضُ القاصرين يجعلُ التسهيلَ هاءً محضةً، وهو لحنٌ لا
تحلُّ القراءةُ به، واستدلَّ له بعضُ الآخذين به بأنه يجوزُ في كلامِ العربِ إبدالُ الهمزةِ
هاءً، وهو باطلٌ بديهيُّ البُطلانِ، إذ لا يلزمُ من جوازِ الشيءِ في العربيَّةِ جوازُ
القراءةِ به، وأيضًا فإنَّ إبدالَ الهاءِ من غيرِ التاءِ مقصورٌ في العربيَّةِ على السماعِ من
العربِ» اهـ^(٢).



(١) إبراز المعاني لأبي شامة ١٤٧.

(٢) تنبيه الغافلين وإرشادُ الجاهلين عما يقعُ لهم من الخطأِ حالَ تلاوتهم لكتابِ اللهِ المبينِ ص ٤٨.

المبحث الثاني: ضبط مقادير المدود

من المعلوم أنّ حروفَ المدِ الثلاثة تُمدُّ زيادةً عن حدّها الطبيعيّ بشرائطٍ مخصوصةٍ، ومقاديرٍ منضبطةٍ.

وبالنّظر في الكتب القديمة للأئمة القراء نجد بعضهم قد عنون لهذا المبحث بقوله: باب المد والقصر، ومنهم من عنون له بقوله: باب المد، أو: كتاب المد ولم يذكر القصر؛ لأنّه يعتبره تجويداً، فزمن نطق الياء في قوله تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ﴾^(١) مساوٍ لزمن الياء في قوله: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾^(٢) إن قرئت بالقصر. وأما من ذكر القصر في عنوان الباب فمراده ترك المد العرضي، وهو الزائد عن الحد الطبيعي.

ومن أقدم المقاييس لضبط مقادير المدود هو قياسها بالألفات. ذكر ذلك أبو نصر العراقي (ت ٤٥٠ هـ تقريباً)^(٣) وابنه عبد الحميد بن منصور العراقي (ت ٤٨٦ هـ)^(٤) وأبو القاسم الهذلي (ت ٤٦٥ هـ) في كتابه الكامل، قال فيه: «ومقدار الألف أن تُخرَجَ الهمزة من الصّدر ولا تُمدَّ؛ لأنك إذا قلت: (أ) وضممت إليه مثله - أو مثليه - ظهرت منه مدّة» اهـ^(٥). وقال فيه أيضاً: «والألف في هذا توسّع؛ إذ الألف لا يكون إلا ساكناً، وإنما

(١) المطففين ٢٦.

(٢) الذاريات ٢١.

(٣) وذلك بقوله: «فأطول الناس مدّاً: ورش وحمزة، وخلف في اختياره، والأعشى، ومدّهم بمنزلة أربع ألفات» اهـ الإشارة للعراقي ص ١٤٤-١٤٥ (القسم المحقّق).

(٤) قال في كتابه البشارة من الإشارة (اللوحة ٧/أ، ب) مثل كلام أبيه المتقدّم.

(٥) الكامل الفقرة ١٨٨٤ بتحقيقي.

هي همزة؛ لأنَّ الهمزة قد تسكُن وتتحركُ» اهـ^(١).

أقول: فالألفُ عندَ الهدليِّ تُعادلُ زمنَ النطقِ بحرفٍ متحركٍ كقولك: (أ).

وقد سَمَّى الهدليُّ في (كتابِ التجويد) من كتابه الكاملِ مرتبةَ القصرِ بالتمكين، فهو لا يعتبرها مدًّا، والمدُّ يبدأ -عنده- من بعدها.

فإذا قالَ عن مدٍّ: إنَّه بمقدارِ أربعِ ألفاتٍ، فيكونُ مقدارهُ عنده ستَّ حركاتٍ، وهو الطُّولُ، وذلك ناتجٌ من إضافةِ زمنِ أربعِ ألفاتٍ -أي أربعِ حركاتٍ- إلى حركتي التمكن، وهو المدُّ الطبيعيُّ.

وعلى هذا:

فخمسةُ ألفاتٍ عنده تُعادلُ سبعَ حركاتٍ، وهي مرتبةُ فُوقِ الطُّولِ.

وثلاثُ ألفاتٍ تُعادلُ خمسَ حركاتٍ، وهي مرتبةُ فُوقِ التوسُّطِ.

وألفانِ تُعادلُ أربعَ حركاتٍ، وهي مرتبةُ التوسُّطِ.

وألفٌ تُعادلُ ثلاثَ حركاتٍ، وهي مرتبةُ فُوقِ القصرِ.

وعبَّرَ عنها الهدليُّ ب: (أقلُّ الناسِ مدًّا) والله أعلم.

وقد ذكرَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ في النشرِ قياسَ المدودِ بالألفاتِ، ولكنَّه لم يُعوِّل

عليه كثيرًا، وإنما اكتفى بتقسيمِ المدودِ إلى مراتبٍ:

فبدأً بالمرتبةِ الأولى وجعلها للقصرِ.

والمرتبةُ الثانيةُ لفُوقِ القصرِ.

وهكذا إلى المرتبةِ الخامسة، وجعلها للطُّولِ.

ثم ذكرَ مرتبتين: سادسةً وسابعةً، وجعلهما للإفراطِ في المدِّ، ولم يعتدَّ بهما.

وكثيرٌ من المصنِّفين لم يدكروا ضبطَ المدودِ بالألفاتِ، وإنما ضبطوها بقولهم:

(١) الكاملُ الفقرةُ ١٨٨٧ بتحقيقي.

فأطولُ الناسِ مدًّا فلانٌ وفلانٌ، ثم فلانٌ، ثم فلانٌ، وأقلُّهم مدًّا فلانٌ.
ومعلومٌ أنَّ أقلَّ مقدارٍ منضبطٍ للتمييزِ بينَ هذه المراتبِ هو زمنُ الحركةِ
الواحدةِ، فتحةٌ كانت أو ضمةٌ أو كسرةٌ.

وعلى هذا فتنحصرُ مقاديرُ المدودِ المقروءةِ بها ب: الطولِ، وفُوقِ التوسُّطِ،
والتوسُّطِ، وفُوقِ القصرِ، وكذلك القصرُ على اعتبارِ أنَّه أقلُّ المراتبِ.

إلا أنَّ نصًّا آخرَ مرويًا عن حمزةٍ قد وُلِدَ فهما جديدًا في تحديدِ معنى الألفِ
في ضبطِ مقدارِ المدِّ فجعله يُعادِلُ حركتينِ، وهو ما رواه أبو الفضلِ الخُزاعيُّ (ت
٤٠٨ هـ) في كتابه المنتهى عن خلفِ بنِ هشامٍ: «قال: سمعتُ سليمانَ يقولُ: قالَ
حمزةٌ: أطولُ المدِّ عندَ الهَمْزةِ ما كانَ بالفتحِ، مثلُ: ﴿تِلْقَاءَ أَصْحَابِ﴾^(١) و﴿جَاءَ
أَحَدَهُمْ﴾^(٢) ونحوهما، قالَ^(٣): ومثلهُ ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾^(٤) للفتحِ، وهو في موضعِ
أَلْفَيْنِ» اهـ^(٥).

وقد علَّقَ ابنُ البادشِ على الخبرِ السابقِ بقوله: «وهذه الحكايةُ غيرُ مفهومةٍ،
وقد أنكرَ أبو بكرٍ الشَّدائِيُّ (ت ٣٧١ هـ) قوله: في موضعِ أَلْفَيْنِ، وقال: لا معنى
له» اهـ^(٦).

وقد حاولَ الدائِيُّ في جامعِ البيانِ تفسيرَ كلامِ حمزةٍ في الخبرِ السابقِ فقالَ:
«يعني: أنَّ الألفَ بما دخلها من زيادةِ التمكينِ وإشباعِ المدِّ -على ما فيها من المدِّ

(١) الأعرافُ ٤٧.

(٢) المؤمنون ٩٩.

(٣) القائلُ هنا هو حمزةٌ.

(٤) البقرةُ ٢١ وغيرها.

(٥) المنتهى للخُزاعيِّ تحقيقُ د. محمد شفاعت رباني ١/٤٩٠.

(٦) الإقناعُ لابنِ البادشِ ١/٤٦٢.

الذي هو صيغتها- لأجل الهمزة التي استقبلتها، مقدارها مقدار ألفين، وهو كلامٌ صحيحٌ مفهومٌ» اهـ^(١).

أقول: نرى هنا كيف جعل الداني الألف الواحدة بمقدار حركتين، فصار مجموع الألفين عنده أربع حركات، ويضاف إليها حركتا الألف الأصلية التي عبّر عنها الداني بقوله: «على ما فيها من المد الذي هو صيغتها» فصار المجموع ست حركات، وهي مرتبة الطول المعروفة لحمزة في سائر الكتب.

ووافق الداني على هذا الفهم لتقدير المدود بالألفات عصره مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) حيث قال في رسالته (تمكين المدّ في: آتى وآمن وآدم وشبهه): «ويقال: نريك نحن أيها المعترض الخبر في القرآن ممدوداً قدر ألفين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾^(٢) هذا خبر، وهو ممدودٌ قدر ألفين عندنا وعندك..» اهـ^(٣).

أقول: معلوم أنّ المدّ في (آمين) مدّ لازمٌ كلميٌّ مثقلٌ بمقدار ست حركات، فيكون مجموع الألفين أربع حركات، ويضاف إليها حركتا الألف الأصلية، فتصير ستاً، وهو عين ما ذهب إليه الداني.

وإذا نظرنا في كتب بعض المتأخّرين من المؤلّفين في التجويد والقراءات نجدهم يستعملون الألفات في ضبط المدود بهذا المفهوم، وهو الألف المنطوق، أي: إنّ الألف -عندهم- بمقدار حركتين:

وعليه: فالطول عندهم بمقدار ثلاث ألفات.

(١) جامع البيان للداني (٤٧٦/١) طبعة الشارقة.

(٢) المائة ٢.

(٣) رسالة تمكين المدّ في: آتى وآمن وآدم وشبهه ص ٢٧.

وَفُوقِ التَّوَسُّطِ بِمِقْدَارِ أَلْفَيْنِ وَنَصْفٍ.
والتَّوَسُّطُ بِمِقْدَارِ أَلْفَيْنِ.
وَفُوقِ القَصْرِ بِمِقْدَارِ أَلْفٍ وَنَصْفٍ.
والقَصْرُ بِمِقْدَارِ أَلْفٍ وَاحِدَةٍ^(١).

قال ملا علي القاري في شرحه على الجزرية عند قول الناظم (وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ):
«واختلفوا في قدر مد غير الفواتح: فمنهم من مد قدر ألفين كالفواتح، وهو اختيار
الناظم، وإليه أشار بقوله: (وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ) كذا ذكره ابن المصنّف جُمَلًا، وينبغي أن
يكون كلامه محمولًا على أن المراد ب(قَدْرِ أَلْفَيْنِ) زيادةً على المدِّ الأصلي؛ ليصحَّ
إطلاقُ الطُّولِ عليه، فإنَّ أقلَّ الطُّولِ ثلاثُ أَلْفَاتٍ، والتَّوَسُّطُ قَدْرُ أَلْفَيْنِ، ليبقى
قَدْرُ أَلْفٍ للقصر» اهـ^(٢).

أقول: إذا بين مؤلف من المؤلفين مصطلحه في أمر ما فلا إشكال في ذلك،
ولكن المشكلة تظهر عندما يُنزل أحدهم مصطلح مؤلف على كلام مؤلف آخر.
وهو ما سمعته بنفسني من بعض من لقيت من القراء، حيث نزل مصطلح
الداني ومكي وملا علي القاري والضباع ومن وافقهم من أن الألف هي المنطوقه
وأما بمقدار حركتين على مصطلح أبي نصر العراقي والهذلي ومن وافقهما من
المصنّفين من أن الألف هي بمقدار حركة واحدة، فسمعته يقول: ذكر ابن الجزري
في النشر أن لورش وحمزة عشر حركات، أو تسع حركات، أو ثمان حركات، وقد

(١) من نص على ذلك: ملا علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) في شرحه على الجزرية المسمى المنح الفكرية
(ص ٥٢) طبعة الباي الحلبي، والعلامة علي بن محمد الضباع شيخ عموم المقارئ المصرية (ت ١٣٨٠ هـ)
في كتابه صريح النص في الكلمات المختلف فيها عن حفص (ص ٦).
(٢) المنح الفكرية في شرح الجزرية لملا علي القاري (ص ٥٢) طبعة الباي الحلبي.

أخذَ هذا القائلُ ذلكَ من قولِ الإمامِ ابنِ الجزريِّ في النشرِ: «والمرتبةُ الخامسةُ:
فوقها قليلاً، وقُدِّرَتْ بخمسةِ أَلِفَاتٍ، وبأربعِ ونصْفٍ، وبأربعٍ.. وهي في الضَّرْبَيْنِ
لحمزةً، ولورشٍ من طريقِ الأزرقِ..» اهـ^(١).

وهو أمرٌ لم يقصده ابنُ الجزريِّ ولا من تقدّمه من المصنِّفين، وقد بينتُ فيما
سبقُ مُرادَ كلِّ من الفريقين في التعبيرِ عن مقاديرِ المدودِ بالألفاتِ، وذكرتُ المراتبَ
المقروءةَ بها وضبطها بالحركاتِ، واللهُ أعلمُ.



(١) النشرُ الفقرةُ ١٢٧٦ بتحقيقي.

المبحث الثالث: إشماء الضمّ في ﴿لَدْنِهِ﴾^(١) و﴿لَدْنِي﴾^(٢) على رواية شعبة

قال الإمام ابن الجزريّ في النشر: «وأما الإشماء: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمّة، وكلاهما واحدٌ، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف، وهذا مما لم يُختلف فيه» اهـ^(٣).

وقال أيضًا: «واختلفوا في: ﴿مِن لَّدْنِهِ﴾ فروى أبو بكر [شعبة] بإسكان الدال وإشمائها الضمّ، وكسر النون والهاء ووصلها بياء في اللفظ» اهـ^(٤).

وقال الإمام علم الدين السخاويّ (ت ٦٤٣ هـ) في فتح الوصيد في شرح القصيد عن إشماء ﴿لَدْنِهِ﴾: «حقيقته هذا الإشماء أن يُشير بالعضو إلى الضمة بعد إسكان الدال، ولا يُدرّكه الأعمى؛ لكونه إشارة بالعضو من غير صوت» اهـ^(٥).

وقال ابن الجزريّ في النشر عن ﴿لَدْنِي﴾ ناقلًا عن الدانيّ في جامع البيان: «والإشماء في هذه الكلمة يكون إيماءً بالشفتين إلى الضمة بعد سكون الدال وقبل كسر النون» ثم علّق ابن الجزريّ على ذلك بقوله: «وهذا قول لا مزيد على حسنه وتحقيقه» اهـ^(٦).

قلت: لَمَّا كَانَتِ الدالُ من ﴿لَدْنِهِ﴾ و﴿لَدْنِي﴾ على رواية شعبة — حال قراءتهما

(١) الكهف ٢.

(٢) الكهف ٧٦.

(٣) النشرُ الفقرة ٢٢٧٨ بتحقيقي.

(٤) النشرُ الفقرة ٣٤٨٧ بتحقيقي.

(٥) فتح الوصيد للسخاويّ ١٠٦٥/٣.

(٦) النشرُ الفقرة ٣٥٢٤ بتحقيقي، وانظر جامع البيان ٢٦٥/٢ (الطبعة التركيّة).

بالإشمام - ساكنة فلا بُدَّ من قلقلتها، ولا يُعرَفُ حرفٌ ساكنٌ من حروفِ قُطْبُ
جَدِّ إلا وهو مقلَّلٌ إن لم يكن مدغمًا، نحو الدالِ الأولى من: ﴿تَدْعُونَ﴾^(١).
وقد ذكر بعضُ المعاصرين أنَّ الدالَّ من ﴿لَدْنِهِ﴾ و﴿لَدْنِي﴾ على روايةٍ شعبة -
حالَ قراءتهما بالإشمام - لا قلقلةَ فيها، وانتشرَ ذلك بينَ صغارِ الطلبة، وسبَّبَ بلبلةً
بينهم.

ولا أدري ما الذي دعا هذا القائلَ إلى ذلك؟ وقد سألتُ بعضَ من نقلَ لي
هذا الخبرَ فقال: لأنَّ القلقلةَ تتعدَّرُ مع الإشمام!
أقول: لا تعدَّرُ في ذلك؛ إذ الدالُّ حرفٌ لسانيٌّ، والإشمامُ يكونُ إيماءً
بالشفتينِ ففعلهما معًا جائزٌ مستساغٌ، إلا أنه يحتاجُ إلى تدريبٍ وتلقُّ عن الشيخ
المتقنين؛ لئلاَّ استعملَ ذلك في الكلام.

وهو ما قرأتُ به على الشيخِ من غيرِ نكيرٍ، ولم يكنْ لتركِ القلقلةِ في هذا
الحرفِ ذكْرٌ حين كنتُ طالبًا للقراءاتِ.
ويؤيِّدُ قلقلةَ الدالِّ في ﴿لَدْنِهِ﴾ - من حيثِ النصوصُ - القولُ المتقدمُ عن
السخاويِّ لما قال: «حقيقتهُ هذا الإشمامُ أن يشيرَ بالعضوِ إلى الضمَّةِ بعدَ إسكانِ
الدالِّ، ولا يدركُه الأعمى» اهـ، فلو كانَ من غيرِ قلقلةٍ للدالِّ الساكنةِ لأدركَ
الأعمى ذلك؛ لافتقاده القلقلةَ.

وعليه: فلا بُدَّ من قلقلةِ الدالِّ في هذينِ الحرفينِ إن قُرئَ بإشمامهما على روايةٍ
شعبة، والله أعلم.



(١) فُصِّلَتْ ٣١، والمَلِكُ ٢٧.

المبحثُ الرابعُ: الفتحُ والتقليلُ والإمالةُ

قال الإمامُ ابنُ الجزريِّ رحمَه اللهُ في كتابِه النَشْرُ:

«والفتحُ -هنا- عبارةٌ عن: فتحِ القارئِ لفيهِ بلفظِ الحرفِ، وهو فيما بعده ألفٌ أظهُرُ، ويُقالُ له أيضاً: التفخيمُ، وربما قيلَ له: النصبُ. وينقسمُ إلى: فتحٍ شديدٍ، وفتحٍ متوسطٍ:

فالشديدُ: هو نَهايةُ فتحِ الشخصِ فمَهْ بذلك الحرفِ، ولا يجوزُ في القرآنِ، بل هو معدومٌ في لغةِ العربِ، وإنما يوجدُ في لفظِ عجمِ الفُرسِ، ولا سيَّما أهلُ خُراسانَ، وهو - اليومَ - في أهلِ ما وراءَ النهرِ أيضاً، ولَمَّا جرتِ طباعُهم عليه في لغتِهم استعملوه في اللغةِ العربيَّةِ، وجرَّوا عليه في القراءةِ، ووافقهم على ذلك غيرُهم، وانتقلَ ذلك عنهم حتى فشا في أكثرِ البلادِ، وهو ممنوعٌ منه في القراءةِ كما نصَّ عليه أئمَّتنا، وهذا هو التفخيمُ المحضُ.

ويَمَّنْ نَبَّهَ على هذا الفتحِ المحضِ الأستاذُ أبو عمرو الدانيُّ في كتابِه الموضِحِ، قال: (والفتحُ المتوسطُ: هو ما بينَ الفتحِ الشديدِ والإمالةِ المتوسطةِ) قال: (وهذا الذي يستعملُه أصحابُ الفتحِ من القُرَّاءِ) (١) اهـ.

ويقالُ له: التريقُ، وقد يُقالُ له أيضاً: التفخيمُ، بمعنى أنه ضدُّ الإمالةِ» اهـ (٢).

وقال ابنُ الجزريِّ أيضاً: «والإمالةُ: أن تنحُوَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ وبالألفِ نحوَ الياءِ:

(١) انظر: الموضِحُ لمذاهبِ القُرَّاءِ في الفتحِ والإمالةِ للدانيِّ (١/١٦٣) تحقيقُ د. محمد شفاعت رباتي.

(٢) النَشْرُ الفقرةُ ١٩٤٥ بتحقيقي.

كثيراً: وهو المحض، ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح، وربما قيل له: الكسر أيضاً.

وقليلاً: وهو بين اللفظين، ويقال له أيضاً: التقليل، والتلطيف، وبينَ بينَ. فهي - بهذا الاعتبار - تنقسم أيضاً إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة، جارٍ في لغة العرب.

والإمالة الشديدة يُجتنَب معها القلبُ الخالصُ والإشباعُ المبالغُ فيه. والإمالة المتوسطة: بين الفتح المتوسِّط وبين الإمالة الشديدة» اهـ^(١). أقول: إنَّ الفتحَ المستعملَ عندَ القراءِ يكونُ بتركِ اللسانِ بما يسمَّى في علم الأصواتِ الحديثِ (وضعِ الراحة) والمقصودُ به عدمُ ارتفاعِ وسطِ اللسانِ الذي هو مخرجُ الياءِ.

إلا أنَّ بعضَ الشعوبِ الإسلاميَّةِ قد اعتادتْ في نطقِها العامِّيِّ على رفعِ وسطِ اللسانِ عندَ نطقِ الألفاتِ: قليلاً كما في مصرَ وتونسَ مثلاً، أو كثيراً كما في لبنانَ. وقد انعكسَ ذلك على تلاوةِ القرآنِ عندَ بعضهم، فصارَ يستعملُ الألفَ المقلَّلةَ بينَ بينَ في مكانِ الألفِ الخالصةِ، ولا يستنكرُ ذلك بسببِ الإلفِ، ويتعمَّقُ الموضوعَ لَمَّا تتوالى أجيالٌ من هذا الشعبِ فلا ينكرُ بعضهم على بعضٍ، ومع مرورِ الزمنِ يترسَّخُ عندهم أنَّ هذا هو الصوتُ الصوابُ في هذا الحرفِ، وليس كذلك.

قال أبو بكرٍ الرُّودِّبارِيُّ (ت بعدَ ٤٦٩ هـ) في فصلِ مذهبِ ورشٍ في الإمالة: «وقرأتُ أيضاً عن^(٢) أبي بكرٍ ابنِ شنبوذٍ إلا من طريقِ الشَّدائِي .. ﴿هَذِهِ﴾^(٣)

(١) النشرُ الفقرتان ١٩٤٧-١٩٤٨ بتحقيقي.

(٢) تحرَّفَ في المخطوطِ إلى: على.

(٣) البقرةُ ٣٥ وغيرها.

الهاء التي قبل الذال بين الفتح والكسر، وكذلك ما أشبه هذا في جميع القرآن، وسمعتُ أبا بكرٍ [أحمد بن محمد المرزوي] يقول: سمعتُ الخُزاعيَّ يقول: وكان شيخنا أبو بكرٍ الشَّدائيُّ يُنكِرُ هذه الإمالاتِ عن ورشٍ، ويقول: إنما هي لغَةُ المِصرِيِّينَ، لا أنَّها مروِيَّةٌ عن ورشٍ .. قال الخُزاعيُّ: وقد أدركتُ أهلها وإئهِم إذا أرادوا أن يلفِظوا ببعض الحروفِ لفظوا بها شِبْهَ الإمالةِ، فإن قيلَ لهم: إنكم تُمِيلون أدَّكروا وأبَّوا إلا الفتحَ، فهذا يدلُّ على أن ذلك طبعُهم في لغتهم، وعادتهم في قراءتهم، فإن كان الأمرُ على هذا فلا يكونُ في قراءتهم الإمالةُ» اهـ^(١).

أقول: وكذلك نرى بعضَ الشعوبِ الشرقيَّةِ - كالهند وما جاورها من بلادٍ - قد غلبَ على نطقهم الفتحُ الشديداً، وانعكسَ ذلك على تلاوتهم للقرآن، وهو أمرٌ غيرٌ مستعملٍ في القراءة.

قال العلامةُ محمدُ المرعشيُّ الشهيرُ بساجقلي زادة: «وحدُّ الفتحِ المتوسِّطِ: أن يؤتى به على قدرِ انفتاحِ الفمِّ، صرَّحَ به في التمهيدِ^(٢)، يعني: انفتاحه بلا تكلفٍ لِمَا سَبَقَ نقلاً عن الدانيِّ أنَّ الكلامَ في المخرَجِ على حسبِ الطبعِ المستقيمِ بلا تكلفٍ. أقول^(٣): فيمكنُ الزيادةُ على ذلك الانفتاحِ بتكلفٍ، وهي الفتحُ الشديداً، فإذا كانَ الفتحُ الشديداً في الحرفِ الذي بعده ألفٌ مكروهًا معيًّا، فهو أشدُّ كراهةً فيما ليس بعده ألفٌ، كما يفعلُه بعضُ الناسِ في لامِ ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(٤) و﴿إِلَيْهِمْ﴾^(٥).

(١) جامعُ القراءاتِ للرُّوذباريِّ الصفحةُ ١٩٩.

(٢) التمهيدُ في علمِ التحويدِ لابنِ الجزريِّ (ص ٧١) بتحقيقِ د. غانمِ قدوري الحمد.

(٣) القائلُ هو ساجقلي زادة.

(٤) الفاتحةُ ٧ وغيرُها.

(٥) آلِ عِمْرَانَ ٧٧ وغيرُها.

﴿لَدَيْهِمْ﴾^(١).

قيل: وبعضُ مَنْ استعملَ الفتحَ الشديدَ يزعمُ أنَّه الفتحُ المتوسطُ، فينسبُ من استعملَ الفتحَ المتوسطَ إلى الإمامةِ، كلاً، إنه غلطٌ» اهـ^(٢).

والخلاصةُ:

الفتحُ في تلاوةِ القرآنِ: هو فتحُ الفمِ فتحاً وسطاً، ويكونُ بتركِ اللسانِ في وضعِ الراحةِ، من غيرِ ارتفاعِ وسَطِهِ، وهو بينُ الفتحِ الشديدِ والتقليلِ.
والتقليلُ -ويقالُ له بينُ بينَ-: هو خلطُ الفتحةِ بشيءٍ قليلٍ من الكسرةِ، والألفِ بشيءٍ قليلٍ من الياءِ، ويكونُ صوتُ الألفِ المقللةِ بينَ الفتحِ والإمالةِ الكبرى.
والإمالةُ الكبرى: هي خلطُ الفتحةِ بالكسرةِ، والألفِ بالياءِ، بنسبةٍ واحدةٍ، فصوتُها بينُ الألفِ والياءِ تماماً، وليس أقربَ إلى إحداهما.
وما بعدَ الإمالةِ الكبرى إلا الياءُ المحضةُ، واللهُ أعلمُ.



وهذا آخرُ ما يسرَّ اللهُ جمعه من ذكرِ بعضِ الاختلافاتِ في تطبيقِ أوجهِ القراءاتِ بينَ القراءِ المعاصرينَ، معَ بيانِ الصوابِ في ذلك، واللهُ أعلمُ.
وصلَّى اللهُ على سيِّدنا ونبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم

خادم القرآن الكريم: د. أيمن رشدي سويد

(١) آل عمران ٤٤ وغيرها.

(٢) جهدُ المُقلِّ لساجقلي زادة ص ٢٣٧.